ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index
مجلة الأصالة

الشّذوذُ القياسيُّ والسّماعيُّ في أبنيةِ الأوزانِ الثّلاثيةِ والرّباعيةِ دراسةٌ دلالية

د.فـــــرج محمد جمعة عماري*
كلية التربية القصيعة ،جامعة الزيتونة ، ليبيا
Farg.aldaime@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/3/3م تاريخ القبول 206/5/11م

Standard and auditory irregularities in metrical patterns Triliteral and Quadriliteral

Dr. Faraj Muhammad Jumaa Ammari
Lecturer, Faculty of Education, Al-Qasia – Al-Zaytuna University

Abstract

Morphologists in their study of morphological structures and patterns seek to identify the origins of each form, what has been added to it, deleted from it, substituted, or vocalized within it. They also highlight instances in Arabic speech that deviate from the standard rule, not fitting neatly into regular patterns—a phenomenon termed "shudhūdh" (irregularity). This concept, as established in their scattered opinions across morphological texts, encompasses two types: qiyāsī (analogical) and samāʿī (auditory). This study examines irregularity in both types, accompanied by examples that elucidate its causes and the manner in which it deviates from the expected original usage.

Prior studies on irregularity have focused on terminological analysis and examples of words departing from morphological rules, yet they overlooked the semantic dimension. Given that Arabs rooted all their speech in purpose—assigning specific meanings to each pattern and form—this research underscores the need for a study addressing this gap. It specializes in clarifying these two concepts and highlighting the semantic purposes embedded in each irregular example presented.

Keywords: Irregularity (shudhūdh), analogy (qiyās), audition (samāʿ), analogical irregularity, auditory irregularity.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY NC

المُلخّـــــص:

يَســـــــعَى الصّرفيُّونَ فِي دَراستِهم للأبنيةِ والأوزانِ، إلَـى التّعريـفِ بأصـولِ كـلِّ بِناءٍ، ومَا أُضيفَ إليهِ، ومَا حُذِفَ مِنهُ، ومَا أُبدِلَ أو أعِلَّ فيهِ، والتّنبيهِ عَلَى أنَّ مِن كـلامِ العَربِ مَا قَد يَخرجُ عَن أصلِ القاعدةِ، فَلا يُصيبُ مِن الاطّرادِ قسطًا يُدرجُـه ضِـمنَها، وذلِكَ هو مَا أطلقَ عَليهِ الصّرفيُّونَ مفهومَ "الشُّـذوذِ"، وإنَّ لـهُ - فيمَـا ثَبـتَ مِـن آرائِهم المَبثوثةِ في كُتبِهم – نوعَينِ: الأوّلُ: القياسـيُّ، والثّـاني: السّـماعيُّ، وسَـتتناولُ الدّراسـةُ هُنا الشذوذَ بِنَوعَيه، معَ استصحابِ ذلِكَ بالأمثلةِ التي تُفصِحُ عَن سبَبِه، وكيفيّةِ خروجِـه عَن أصلِ مَا كانَ ينبغي أن يكونَ عليهِ في أصلِ الاستعمالِ.

وَقد وفَّرَت الدّراساتُ التي تَناولَت الشذوذَ عنايتَها عَلَى النَّظرِ في المُصطلحِ، وإيرادِ عددٍ من النماذجِ الخارجةِ عَن أصولِ التَقعيدِ الصّرفيّ لأبنيةِ بعضِ الكلماتِ، غَيـرَ أنَّهـا لَم تتوخَّ الجانبَ الدّلاليَّ فيمَا تذهبُ إليهِ، وبِالنّظرِ إلَى أنَّ العربَ قَد أصَّلُوا لِكلِّ كلامِهم، وجَعلُوا لِكلِّ وزنٍ وكلِّ صيغةٍ مِـنَ الصّـيغِ غايـةً تُلـتَمَسُ فيهَـا دلالـةٌ مُعيّنـةً، نستوضـحُ ضرورةَ العملِ عَلَى دراسةٍ تَفِي بِهذا الغرضِ، وقَـد تخصَّـص هـذا البحـثُ فِـي الـنّصِّ عَلَى المفهومِ ، وإبرازِ ما انطوَى تَحتَ كلِّ نموذجٍ من النمـاذجِ الشّـاذةِ التـي يَعرضُـها، مِن الأغراضِ الدّلاليةِ.

الكلماتُ المفتاحيّةُ(الشذوذُ – القياس – السماع – الشُّذوذُ القياسيُّ – الشُّذوذُ السّماعيُّ)

المُقدّمةٌ

هنالك الكثيرُ من الظَّواهرِ الصـرفيةِ التـي لـم تَنـل حظًّـا مـن البحـثِ والدراسـةِ علـى الوجهِ الذي يكشفُ مُعَمَّياتِها، ويُميطُ اللثامَ عـن مُبهماتِهـا، ومـن تلـك الظـواهرِ ظـاهرةُ الشذوذِ؛ فالشذوذُ من حيثُ الاصطلاحُ والاستعمالُ، يقفُ بهِ النحويونَ والصَّرفيونَ عِندَ وضعِه مقابلَ القياسِ، وهو وإن كانَ كذلك، فإنَّ هنالـكَ جانبًـا لـم يُسلِّط البـاحثونَ عليـهِ الضَّوءَ في أكثرِ بحـوثِهم، وهـو أنَّ الشـذوذَ يَتفـرَّعُ إلَـى شـذوذٍ فـي القيـاسِ، وآخـرَ فـي السّماعِ، فَمِنَ الأبنيةِ والأوزانِ مَا شذَّ عن أصلِ القاعدةِ في القيـاسِ، ومِنـهُ مـا شـذَّ عَـن أصلِ القاعدةِ في السّماعِ، ولَا يعنِي خـروجُ بعـضِ الأبنيـةِ عـن القاعـدةِ خروجَهـا عـن فصاحةِ الاستعمالِ.

فَمِنَ الشذوذِ مَا يخرجُ عَن القاعدةِ في القياسِ أو السّماعِ، معَ الحُكمِ بفصاحتِه استعمالًا، والأمثلةُ عَلَـى ذلِـكَ كثيـرةٌ، مـذكورةٌ فـي مواضـعِها مِـن كتـبِ الصّـرفيينَ، وفـي نَظـرِ الدّراسةِ إلَى معيارِ الشّاذِ والمقيسِ، نقِفُ مَعَ بعضِ النماذجِ مِـن التـي خالفَـتِ الضـوابطَ العامَّـةَ قياسًـا أو اسـتعمالًا، مـعَ الإجمـاعِ عَلَـى فصـاحتِها، فِـي مـذهبِ الجمهـورِ، وَقَـد

عَرَضَ سيبويهِ، وابنُ جنّي، والسيرافيُّ، وابنُ عصفورٍ، وغيرُهم مِمّن كانَ لهم باعٌ في علمِ التّصريفِ، للكثيرِ من هذه الأمثلةِ، وفصّلُوا القولَ فيهَا تفصيلًا لا يَجنحُ معَهُ مَن جاءَ بعدَهم إلَى مزيدِ نَظرٍ، وفيمَا انطوَى عليهِ كلامُهم عَن هذه الظّاهرةِ تَصريحٌ أو تَلميحٌ عَن مظاهرِ الدّلالةِ التي أنتجَها شُذوذُ البِناءِ عَن القاعدةِ، وذلِكَ مَا يَسعَى البحثُ إلَى رَصدِه فِيمَا تضمَّنه مِن نَماذجِ الأبنيةِ الثّلاثيةِ والرّباعيّةِ الشّاذةِ.

وتأتي هذه الدّراسةُ استيفاءً لتلكَ الآراءِ، وشَرحًا لهَا، وتفنيدًا لِمزاعمِ المُخالِفين، عَلَى غرارِ مَا صَرَّحَ بِه المتقدّمونَ من علماءِ التّصريفِ، واستدلُّوا عَلَى صِحّتِه بِأدلَّةٍ قطعيةٍ لَا تقبلُ الجَدَلَ، ومِنها: القرآنُ، والشّعرُ، فصيحُ الكلامِ العربيّ، عَلَى أن تتألَّفُ الدّراسةُ مِن تَمهيدٍ يُبيّنُ فَحوَى الشذوذِ في اللُّغةِ والاصطلاحِ الصّرفيّ، وإقرانِه بالقياسِ ودوافعِ ذلِكَ، وأنواعِ الشُّذوذِ، ومَبحثَينِ:

المَبحثُ الأوَّلِ ـ الشذوذُ القياسيُّ وحُجَجُه ونماذِجُ لَهُ :

المَبحثُ الثّاني ـ الشّذوذُ السّماعيُّ، وأدلّتُه، ونماذجُ لَهُ:

إشكالاتُ الدّراسةِ:

لَا تكادُ دراسةٌ تَخلو مِن عددٍ من الإشكالاتِ التي قَد تَعترضُ الباحثَ إبّانِ عملِه عَليهَا، وتُختَزلُ أكثرُ الإشكالاتِ في جَانبِ ندرةِ مادّةِ الدراسةِ، غيرَ أنَّ دِراستَنا هذِي قَد أُتيحَ لهَا ما لَم يُتَح لِغيرِها مِن وفرةِ المادّةِ، ومَعَ ذلِكَ لَم تَخلُ مِن الإشكالاتِ، وأهمُّها الآتي:

تَفرُّقُ مَادّةِ دراسةِ هذا البحثِ في بطونِ كُتبِ الأقدمِينَ، الأمرُ الذي يَدعو إلَى انعدامِ النّظرِ وإجالةِ الفكرِ في استخراجِ مادّةِ الدّراسةِ.

ـ وقوفُ أكثرِ الدّراساتِ الحديثةِ والمُعاصرةِ لهذه الأحكامِ الأُصوليةِ النّحويةِ عِندَ جُملةِ المفاهيمِ، دونَ توضيحٍ لِمَلابساتِها، وما يَترتّبُ عَليهَا في التّقعيدِ.

ـ عَدمُ تفرقةِ أكثرِ مَن دَفعَهم الفضولُ البحثيُّ للنّظرِ في هذه المادّةِ بينَ الشّذُوذِ القياسيّ والشذوذِ السّماعيّ، وهو مَا أُنيطَ بِالدراسةِ هُنا بيانُه والتّمثيلُ لهُ.

أهميّةُ الدّراسةِ:

تنبعُ أهميّةُ هذه الدّراسةُ مِن موضوعِها الذي تَتناولُه تَحتَها، وتَتجلّى أهميّتُها في النّقاطِ التّاليَةِ:

ـ التفرقةُ بينَ الأحكامِ الأُصوليّةِ مُمَثّلَةً فِي الشّذوذِ والقياسِ النّحويّ، والأدلّةِ التي تَقومُ هذه الأحكامُ عَليهَا.

ـ بيانُ أثرِ الشذوذِ بِنَوعَيه، والقياسِ بِنَوعَيه، في التّقعيدِ النّحوي، ومَا تَعكسُه هذه الأحكامُ مِن إلزامِ العملِ بِها.
ـ التأكيدُ على أنَّ إحكَامَ النّظامِ النّحويّ مُعتمِدٌ عَلَى أحكامِ هذه المَفاهيمِ، إذ إنَّ القاعدةَ لا تُبنَى وَلا يُؤخذُ بِها إلَّا وفقَ الضّوابطِ الخاضعةِ لهذه الأحكامِ.

منهجُ الدّراسةِ:

وفِي مُحاولةِ تَحقيقِ المرجوّ مِن هذا البحثِ، وسَبرِ أغوارِ مادّةِ الدّراسةِ، لَزِمَ مِن ذلِكَ الاعتمادُ عَلى المنهجِ الأكثرِ انسجامًا ومُلابسةً لَه؛ مِن أجلِ الوصولِ إلَى النتائجِ المأمولةِ منهُ، واستنطاقِ مضامِينِه بالطّرقِ التّي تُناسِبُ اختصَاصَه، وتبعًا لذلك جاءَ اختيارُ المنهجِ الوصفيّ التّحليليّ لهُ مُلبّيًا لهذه المطالبِ.

تَمهيدٌ

إنّ الخُلُوصَ إلى سَبرِ أغوارِ مادّةِ هذا البَحثِ لَم يَكُن مُتأتّيًا مَا لَم نُقدِّم بينَ يدَيه أوّلًا بِمَا يُعرّفُ بِمفهومِ كلٍّ من الشذوذِ والقياسِ، وأنواعِهما فِي اللُّغةِ، وفي الدّرسِ النّحويّ؛ لشِدّةِ مُلابسةِ حاجةِ الدّارسِ أوّلًا إلَى مَا يُزلُّ لهُ عقبةَ استيعابِ شذوذِ الكلمةِ في الدرسِ النّحويّ والصرفيّ معًا، أو يُعرّفُ بِمعنَى قِياسيّتِها، ولتُكن البدايةُ بِتعريفِ مفهومِ القياسِ:

القياسُ:

القياسُ فِي اللغةِ: مأخوذٌ مِن مادّةِ الفِعلِ الثّلاثيّ (قَيَسَ)، وهو مِن الأجوفِ اليائيّ، وقَد قُلِبَت يَاؤُه فِي الماضي ألِفًا؛ لتَحرُّكِها وانفتاحِ مَا قبلَهَا، وهُو ضابطٌ عامٌّ فِي كلّ ما كانَ مِن هذا القبيلِ واويًّا أو يائيًّا، فيقالُ في نظيرِ: بَيَعَ – باعَ، وقَوَمَ – قَامَ (المنصف، ابن جنّي، 1954، 294/1)[1].

والقِياسُ في اللُّغةِ: كـ"قَيْسٍ: القيسُ مصدرُ قِسْتُ... وقِسْ هَذا بِذَاكَ قِيَاسًا وَقَيْسًا، والمِقياسُ: المِقدارُ" (معجم العين، الخليل الفراهيدي، 1992، 189/5)[2]، وينشأُ عن التعريفِ اللغويّ للقياسِ ما يُمكنُ تسميتُه بالمطابقةِ، أي: المطابقةُ بينَ شيئين، يُقاسُ أحدُهما على الآخرِ على جهةِ المشابهةِ والمُماثلةِ والتناظرِ، وذلك ما يرومُه النحويونَ والصرفيونَ من مفهومِ القياسِ.

القِيَاسُ اصطلاحًا:

أمَّا القَياسُ في الاصطلاحِ، فهو: تقديرُ الفرعِ بِحُكمِ الأصلِ، وقِيلَ هو: حمْلُ فرعٍ علَى أصلٍ بِعِلَّةٍ، وإجراءِ حكمِ الأصلِ على الفرعِ، وقِيلَ هو: إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ بِجامعٍ، وقيلَ هو: اعتبارُ الشيءِ بالشيءِ بجامعٍ" (لمع الأدلة، الأنب، 1971، ص93)[3]، ويُمكنُ الاصطلاحُ عليهِ بعبارةٍ أُخرَى، بأنَّه: "حمْلُ غيرِ المنقُولِ على

المنقولِ"(الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، 1971، ص54)[4]، ويتّضحُ مِن اصطلاحِ النّحويينَ والصّرفينَ على مفهومِ القياسِ أنّ رُكنَيهِ: المَقيسُ عَلَيهِ، وهو الأصلُ، والمَقيسُ، وهو الفرعُ.

وَلَم يَكتَفِ العُلماءُ فِي حَدِّ القِياسِ عَلَى التّصريحِ بِالمفهومِ مِنهُ، بل تخطَّى تعريفُهم لهُ ذلك الحاجزَ إلَى الكلامِ عَلَى الاستعمالِ العربيِّ للمقيسِ، فهُم بينَ أمرٍ مِنَ اثنين، الأوّلِ: ما يخرجُ بالقياسِ عن حدِّ القلَّةِ إلَى الكثرةِ، وهو القياسُ الاستعماليُّ الفاشي في كلامِ العربِ، والثّاني: ما لا يُخرجُه القياسُ إلَى حدِّ الكثرةِ، وهو ضربٌ من القياسِ مطروحٌ؛ لعدمِ اعتمادِ العربِ عليهِ في كلامِهم(الخصائص، ابن جني، 98/1)[5].

أنواعُ القياسِ:

والقيَاسُ – بالمُطابقةِ معَ كلامِ ابنِ جنّي – نوعانِ، أحدُهما: القياسُ الاستعماليُّ، والثّاني: القياسُ المُطابقيُّ، أمَّا الأوّلُ: فهو ما طابقَ القاعدةَ، وسارَ على وفْقِ الأمثلةِ العربيةِ التي قِيسَ مثالٌ مُعيَّنٌ عليها، ويُحكَمُ له بالمطابقةِ؛ لمناظرةِ المقيسِ للمَقيسِ عليهِ في الاستعمالِ، وشرطُ ابنُ جنّي فيهِ أن يكونَ "فاشيًا في الاستعمالِ"(الخصائص، ابن جني، 2001، 127/1)[6]، ويترتَّبُ فشُوُّه الاستعماليُّ على كثرةِ اجتراءِ العربِ عليهِ، وإدراجِهم للمَقيسِ في زُمرةِ ما يتكلَّمونَ بهِ على الدَّوامِ.

وأمَّا الثاني: وهو نقيضُ الأوَّلِ، ومُطابقةُ المَقيسِ للمَقيسِ عليهِ في الحُكمِ الناشئِ عن المشابهةِ التامَّةِ بينهما، لا يعني بالضرورةِ جوازَ العملِ بهِ، أو الحكمَ بقياسيَّةِ إدراجِه في نُطقِ الناطقِ بهِ، فهو وإن تطابقَ في الشكلِ والحكمِ، يظلَّ شَاذًّا في الاستعمالِ، وعلامةُ هذا النوعِ من القياسِ أن يُطابقَ فيهِ المَقيسُ المَقيسَ عليهِ، غيرَ أنَّه شَذَّ في الاستعمالِ اللسانيِّ (الخصائص، ابن جني، 2001، 98/1)[7].

الشُّذوذُ:

الشّـــــذوذُ فِي اللُّغةِ: والشُّذُوذِ في العَربيّةِ معنًى لَم يَختلف علَيهِ أصحابُ المعاجِمِ، فَهو من الثُّلاثيِّ المُضعَّفِ اللامِ (شَذَذَ)، و"شَذَّ يشذُّ شَذًّا وشذُوذًا: إذا تَفرَّقَ"(جمهرة اللغة، أبو بكر ابن دريد، 1987، 117/1)[8]، ومعنَى التّفرُّقِ هو الغَالبُ عَلَى دلالةِ هذا الفعلِ، وفِيهِ مِنَ المُطابقةِ معَ الاصطلاحِ اللغويِّ الذي وضَعَه لهُ النّحويونَ والصّرفيّونَ مَا يَتّضحُ بِجَلاءٍ فِي المفهومِ الاصطلاحيِّ.

الشُّذُوذُ فِي الاصطِلاحِ: وفي المُقاربةِ بينَ مَا يَنبَنِي عَلى معنَى الشُّذُوذِ مِن دلالةِ التّفرُّقِ، وَما وَضَعَه العُلماءُ لِمَا تَفرَّقَ مِن أحكامِ القواعدِ النّحويةِ والصّرفيّةِ، وتَباينَ مِنَ الضّوابطِ، مَا يَنجَلِي فِي تَعريفِهم بِمفهومِ الشّاذِّ، وفي ذلك يقولُ ابنُ جنّي: "وَأمَّا مواضعُ (ش ذ ذ) في كلامِهم، فهو التفرُّقُ، التفرُّدُ"(الخصائص، ابن جني، 2001،

98/1)[9]، وبعبارةٍ أشدَّ وضوحًا يُعرِّفُ ابنُ جني الشَّاذَّ بأنَّه: "ما فارقَ مَا عليهِ بقيةُ بَابِهِ، وانفردَ عن ذلك إلَى غيرِهِ"(الخصائص، ابن جني، 2001، 98/1)[10]، فَمَبنَى الشُّذوذِ إذن عِندَه علَى مُفارقةِ الفَرعِ لأحكامِ الأصلِ.

أنواعُ الشُّذوذِ:

ووفقَ التّقسيمِ الذي حَدَّدهُ العلماءُ للمَقيسِ، يَأتي تَقسيمُهم للشّاذِ أيضًا، وقَد توقَّفَ ابنُ جنِّي مَع أنواعِ الشذوذِ صَراحةً، بِمَا لَا يَحتمِلُ معَه تأوُّلٌ ولا استنباطٍ، كما لَم يَفعل فِي تقسيمِه للقياسِ، فقسَّمَ الشَّاذَّ إلى أربعةِ أقسامٍ، هي: الشَّاذُ المُطَّردُ قياسًا واستعمالًا، والشَّاذُّ اطرادًا واستعمالًا، والشَّاذُّ اطرادًا دونَ الاستعمالِ، والشَّاذُ في الاستعمالِ دونَ الاطرادِ(الخصائص، ابن جني، 2001، 98/1)[11]، وتعودُ هذه الأنواعُ الأربعةُ إلى قِسمين: أحدُهما: المستعملُ، والآخرُ: المهملُ، ولذلك اقتصرَ البحثُ في التقسيمِ على نوعينِ.

المَبحثُ الأوَّل ـ الشذوذُ القياسيُّ وحُجَجُه ونماذِجُ لَهُ:

قَد يَطَّردُ فِي السّماعِ شيءٌ لا يَقبلُه القياسُ، فَيجري بِه لسانُ العربِ أكثرَ مِمَا جَرَى بِالمُطِّردِ فِي أقيسَتِهم التي عَمَدُوا إلَيها في التّقعيدِ لكلامِهم، ولَم يَغفل النّحويونَ والصّرفيّونَ عَمَّا طُبِعَ عَليهِ اللسانُ العربيُّ مِن الكلامِ، ودرجُوا عَليه في استعمالِهم، وقَد تنبَّه علماءُ العربيّةِ إلَى الأُصولِ التي بَنَى مِنها العربُ أحكامَهم التي اعتمدوا عليهَا في صِياغةِ كلامِهم، والقيودِ التي حَدُّوها للأنماطِ الكلاميّةِ المُعتدِّ بِها في لِسانِهم.

ولِتعارضِ مفهومِ الشذوذِ معَ مفهومِ القياسِ، حُكمًا واختصاصًا، لم يكن الجمعُ بينهما في اصطلاحٍ واحدٍ مقبولًا عقلًا ومنطقًا، لاسيَّما أنَّهما تعارضَا تعارضًا ظاهرًا في الدّرسِ الأُصوليّ؛ لأنَّ احدَهما مخالفٌ للآخرِ مُجانِفٌ لهُ فيما يترتَّب عليهِ من أحكامٍ، من حيثُ كانت نواتجُ القياسِ في الدرسِ الأُصوليّ مناقضةً لِنواتجِ الشُّذُوذِ(الإحكام في أصولِ الأحكام، أبو الحسن الآمدي، 1986، 118/2)[12]، والقَولُ بِهما معًا مِن المُستحيلاتِ عُرفًا.

غيرَ أنَّ للنحاةِ والصّرفيينَ في ذلِكَ مِن التّصرُّفِ مَا ليسَ للأُصوليينَ، فَقدَ جمعُوا بينَهما في مفهومٍ واحدٍ، عَلى طريقتِهم الخاصّةِ، ليسَ للمُخالفةِ المُجرّدةِ للأُصولِيينَ، بَل لِتباينِ الدّرسِ اللغويّ والصرفيّ عنِ الدّرسِ الفقهيّ، ووجهُ المُخالفةِ، أنَّ القَاعدةَ اللُّغويّةَ والصّرفيَّةَ مُقدّمةٌ في الأخذِ بِها عَلَى القاعدةِ الفقهيةِ؛ لاعتمادِ هذه الأخيرةِ عَلى الأُولَى في استنباطِ الأحكامِ، ولذلك جعلَ أصحابُ الفقهِ أحكامَ اللغةِ مقياسًا للأحكامِ الشرعيةِ المستنبطةِ بالدليلِ من الأدلَّةِ النقليَّةِ (المحصول في علم أصول الفقه، فخر الرازي، 1997، 211/1 : 213)[13].

وشذوذُ الحكمِ في القياسِ في اللُّغةِ والنّحوِ والصّرفِ، لَا يُؤدِّي بِدَورِه إلَى انتقاضِ الحُكمِ كَما هو الحالُ عِندَ الأُصولِيينَ، بَل يَتأيّدُ معَ الحُكمِ بشذوذِ الكلمةِ في القياسِ القَولُ بصحّةِ النّقلِ وقوّةِ الاستعمالِ، وضَرورةِ العملِ بمَا شَذَّ في القياسِ، وحَسُنَ في الاستعمالِ اللسّانيِّ، ووفقَ ما ظهرَ من تقسيمِ ابنِ جنّي لأنواعِ الشذوذِ أمكنَ الرجوعُ بالقاعدةِ في الحُكمِ على إجازةِ الصرفيين والنحاةِ استعمالَ كلمةٍ أو تركيبٍ بكثرةٍ أوقِلَّةٍ، إلى الاطرادِ من عدمِه، وذلك وفقَ هذا الترتيبِ:

مطردٌ في القياسِ شَاذٌّ في الاستعمالِ (المحصول، الرازي، 1997، 211/1 : 213)[14]:

ـ شَاذٌّ في القياسِ، شَاذٌّ في الاستعمالِ(المزهر في علوم اللغة، 1998، 182/1)[15]:

ومِن نَماذجِ الأوّلِ، المُطّردِ قياسًا، معَ شذوذِه استعمالًا، ما جاءَ في لسانِ العربيِّ من الاستغناءِ في المَاضي بالفعلِ (تَركَ) عن الفِعلَينِ (ودَعَ، ووَذَرَ) مِن (يَدَعُ، ويَذَرُ)، فالأصلُ في (ودعَ، ووذَرَ) لأنَّهما مقيسانِ على الفعلِ (تَرَكَ) في ضرورةِ مجيءِ الماضي منهما كمجيئِه منهُ، غيرَ أنَّ استغناءَ العربِ بماضي (تَرَكَ) عن ماضي (ودَعَ، ووذَرَ) جعلَ منهما في حكمِ متروكِ الاستعمالِ، فحُكِمَ عليهما بالشذوذِ الاستعماليِّ مع قيَاسيَّتِهما؛ لأنَّهما فرعانِ على أصلٍ مقيسٍ.

وفي تنبيهِ سيبويهِ على شذوذِ هذا الاستعمالِ لم يتعرَّض لمفهومِ الشذوذِ، بل أحالَ على هذا الاصطلحِ بمفهومٍ آخرَ، وهو مفهومُ الاستغناءِ، فقالَ: "وأمَّا استِغناؤُهم بالشيءِ عن الشيءِ، فإنَّهم يقولُونَ: يَدعُ، ولَا يقولُون: ودَعَ، استغنَوا عنهُ بـ(تَركَ)، وأشباهُ ذلك كثيرٌ"(الكتاب، سيبويه، 1988، 25/1) [16]، ومَردُّ قياسيَّة (وَدَعَ، ووذَرَ) إلَى أنَّه "لا يكونُ فِعلٌ مُستقبَلٌ إلاّ لهُ ماضٍ، ولكنَّهم لَم يستعملوا وَدَعَ" (الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، 1991، 57/1)[17]، وتلك حُجَّةُ ابنِ السرَّجِ في إحلالِ أحدِ فِعلَينِ محلَّ آخرِ في المَاضي دونَ المُستقبَل.

ومعَ عدمِ إحالةِ سيبويهِ على مفهومِ الشذوذِ القياسيِّ، فَهِمَ علماءُ العربيةِ مِما شاكلَ ذلك أنَّه على صُورةِ الشَّاذِ استعمالًا، ولذلك يقولُ ابنُ السراجِ: "فصَارَ قولُ القائلِ الَّذي قالَ: وَدعتُهُ شَاذًّا"(الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، 1991، 57/1)[18]، ولا شكَّ أنّه يَعنِي بحكمِه بالشّذوذ عَلى ما كانَ هذا شأنُه، الشُّذوذَ القياسيَّ لا الاستعماليَّ، بدليلِ إطباقِه معَ غيرِه من العلماءِ على ضرورةِ الإتيانِ بماضي كلِّ ما لهُ مُستقبلٌ مِن الأفعالِ.

ويؤيِّد الأخفشُ الاستعمالَ العربيَّ للماضي من (تَركَ)، ويُنكرُه في (ودَعَ، ووذَرَ)، لأنَّ العربَ لم تنطق بهِ على صورةِ (تركَ)، وبنَى على ذلك حُكمًا مطلقًا بشذوذِ استعمالِ

الماضـــي مـــن هـــذين الفعلَـــينِ؛ لعـــدمِ السَّـــماعِ(معاني القـــرآن، الأخفـــش، 1990، 1033/1)[19]، ومن ذلك يُعرَفُ أنَّ أصلَ ارتباطِ اللغةِ بالنقلِ والسَّماعِ لا بالقياسِ.
كما أنَّ قياسَ اسمِ الفاعلِ من الثلاثيِّ الصحيحِ أن يكونَ علَى (فَاعِلٍ)، ومِن غيرِ الثُّلاثيِّ على (مُفعِلٍ)، وانطلاقًا من تلك القاعدةِ، وجبَ أن يقولوا: مَكانٌ مُبقِلٌ؛ لأنَّـه مـن الفعلِ (أبقَلَ)، وهو من الثُّلاثيِّ المزيدِ بألفٍ على صَدرِه، غيرَ أنَّ السَّماعَ وردَ كثيرًا بـ(مكانٍ بَاقِلٍ)، وهو مخالفٌ لأصلِ القاعدةِ، وقياسِ اسمِ الفاعلِ من الثُّلاثيِّ، فكانَ ذلك من الشَّاذِّ قياسًا، ولكنَّه مُؤيَّدٌ بالسماعِ(الخصائص، ابن جني، 2001، 98/1)[20].
ومِن المسائلِ النَّحويةِ ذاتِ الاتصالِ الوثيقِ بهذا الحُكمِ، قياسيَّةُ الإتيانِ بمفعولِ (عَسَى) اسمًا صريحًا، من نحوِ قولِهم: عَسَى زيدٌ قَائمًا أو قِيامًا، وهو مقيسٌ علَى (كَانَ) في فعليَّتِهما، ونقصانِهما، ومن ثَمَّ احتاج كلٌّ منهما إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ، غيرَ أنَّ السماعَ خالفَ ذلك؛ لأنَّ العربَ لم تضع مفعولَ (عَسَى) موضعَ خبرِ (كانَ) في إجازةِ الإتيانِ بهِ اسمًا صريحًا(شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي، 2008، 311/1)[21]، ولذلك ألزموا مفعولَ (عَسَى) أن يكونَ فعلًا منسبكًا بالمصدرِ معَ (أن)، فيُقالُ: عَسَى محمدٌ أن يقومَ، كما نزلَ بهِ القرآنُ من قولِ المولَى تعالَى: **(ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ)** [يوسف:83]، وقَد نمَّ عَن مخالفةِ هذا القياسِ قولُ الشّاعرِ(شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي، 2008، 311/1)[22]:

عَسَى الغُويرُ أبؤسًا

وقد علَّل النحويون مجيءَ مفعولِ (عسَى) اسمًا صريحًا في هذا البيتِ؛ بِجريانِه مجرَى الأمثالِ التي لا تُغيَّـر، وكـان الأصـلُ مخالفـةُ قيـاسِ (عسَـى) لــ(كَان) فـي هـذا الحكـمِ، وموافقةِ السَّماعِ الذي عَدَّه الجمهورُ من ضُروبِ الشذوذِ القياسيةِ.
ومِن نماذجِ الثَّاني، الشَّاذِ في القيـاسِ والاسـتعمالِ معًـا، "تتمـيمُ (مفعـولٍ) فيمـا عينُـه واوٌ، نحو: ثَوبٌ مَصوونٌ، ومسْكٌ مدْووفٌ، وفرسٌ مَقْوودٌ"(الخصـائص، ابـن جنـي، 2021، 99/1)[23]، ذلكَ أنّ الأصلَ فِيمَـا كـانَ يُصـغُ مِنـهُ اسمُ لمفعـولٍ إذا كَـانَ أجـوفَ واويًّا أو يَائيًّا، كـ(صَانَ، وَقَادَ، وَدَافَ) أن يُحذفَ حـرفُ العلّـةِ منـهُ اقتصـارًا عَلَـى واوِ مفعولٍ، أو تُحذفَ واوُ مفعولٍ اقتصارًا عَلى حرفِ العِلّةِ، عَلـى الخـلافِ فـي ذلِـكَ بـينَ سيبويه والأخفش(الخصائص، ابن جني، 2021، 99/1)[24]، فَصيرُ: مصُونٌ، ومدُوفٌ، ومَقُودٌ، أمّا استعمالُه دونَ إعلالِه بالحذفِ فهو مُخالفٌ للسّماعِ والقياسِ معًا.

ومن مسائلِ النحوِ التي شَذَّت عن القياسِ والاستعمالِ، مَا جاءَ مِن إدخالِ بعضِ العربِ (ال) على الفعلِ، وهي من خصائصِ الأسماءِ، وذلك محكومٌ عليهِ بالشذُوذِ عن القياسِ والسَّماعِ، ومنهُ قولُ الفرزدق (الفرزدق، ديوانه، 1999، ص696)[25]:

مَا أنتَ بِالحَكَمِ التُرضَى حُكومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

وهو مما خُصَّ بهِ الشعرُ في المذهبِ البصريّ، وقد أجازَ الكوفيونَ دخولَ (ال) الموصولةِ على الفعلِ في سعةِ الكلامِ[26]، وجوَّزه الأخفشُ، وخرَّجه ابنُ السرَّاجِ على الضرورةِ، وحملَه على الشّاذِ الذي يُعوّلُ عَليهِ؛ لشذوذِه في القياسِ والاستعمالِ (خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، 1995، 50/1)[27].

المَبحثُ الثّاني ـ الشُّذوذُ السّماعيُّ، وأدلّتُه، ونماذجُ لَهُ:

وفِي الانتقالِ مِن الكلامِ عَلَى الشذوذِ القياسيّ بِنَوعيهِ، يَنبغي النّظرُ إلَى الشّذُوذِ السّماعيّ عَبرَ ذلك الخيطِ الرفيعِ الذي يفصلُه عَن الشذوذِ القياسيّ، إذ إنهما مِن وادٍ واحدٍ، غيرَ أنَّ المقيسَ لَهُ فِي كلامِ العربِ أصلٌ يُقاسُ عَليهِ، ولكنّه لا يُعمَلُ بِه، لأنَّه غيرُ مستعمَلٍ في لِسانِ العربِ؛ استغناءً بِغيرِه عَنهُ، أمّا الشذوذُ السّماعيُّ، فَهُو المَبنيُّ عَلَى الأصلِ الراسخِ فِي نقلِ اللغةِ وتحمُّلِها عَن العربِ.

فالسّماعُ في تَقديرِ عُلماءِ العربيّةِ هو المبدأ الأوّلُ لتلقّي اللغةِ عن أهلِها، ونَقلِها إلَى العربِ قَاطبةً مِمَن تغيّرت سليقتُهم، وتباينت نظرتُهم للكلمةِ أو التّركيبِ؛ لِبُعدِ الزّمنِ وافتراقِ ألأصقاعِ عَن العربِ الأوائلِ، وشذُوذُ القاعدةِ وخروجُها عَن السّماعِ، مُخالفٌ لِمَا قَدَّمت لهُ الدّراسةُ مِن مُخالفتِها للأقيسةِ؛ فليسَ كلُّ مَقِيسٍ مسموعًا، ولا كُلُّ مسموعٍ مَقِيسًا، ذلكَ أنَّه قَد يَكونُ مِن اللّغةِ مَا هو مسموعٌ ولَيسَ لهُ في العَربيّةِ قياسٌ، ونَتوقّفُ في هذا المبحثِ معَ مَا سُمِعَ عَن العَربِ، فَعُمِلَ بِه في الكَلامِ، ومَا سُمِعَ عَنهُم وخَالفَه القياسُ؛ فَنتَجَ عن هذه المخالفةُ عَدمُ العَملِ بِهِ.

وانطلاقًا مِن تلكَ الغايةِ، بَدَا لنَا أنَّ السّماعَ شَرطٌ في العملِ بِالقاعدةِ، غَيرَ أنَّه لا يضرُّ العملُ بِها مَع مخالفةِ السّماعِ؛ لأنّ القياسَ موجبٌ مِن موجباتِ استعمالِ الكلمةِ علَى صُورةٍ بِعينِها، بقطعِ النّظرِ عَمّا لو كَانَت سُمِعت أو لَم تُسمَعْ، ووفقَ مَا تقدَّمَ يَتمحورُ هذا المبحثُ حولَ ضَربينِ مِن ضروبِ الشّذوذِ السّماعِيّ:

الأوّلُ ـ شاذٌّ في القياسِ، مُطردٌ في السّماعِ:

الثّاني ـ شاذٌ في السّماعِ، مُطّردٌ في القياسِ:

أمّا الأوّلُ، الشّاذُّ فِي القِياسِ مَعَ اطّـرادِه سَماعًا، فنحـوُ اشـتقاقِهم مـن الجامـدِ علـى وزنِ مَفعلَةٍ، واستفعلَ، كقـولِهم: أرضٌ مَأسَـدةٌ، ومَذأبـةٌ، واستنسـرَ البُغـاثُ، واسـتحجرَ الطِّينُ، أمَّا ما جاءوا بهِ على زنةِ المفعلةِ فهو مسموعٌ من العرب، ولكنَّه لا يُقاسُ علـى نظيرِه: مقتلةٌ، ومحزنةٌ؛ لأنَّ قياسَ مـا جـاءَ علـى ذلـك محكـومٌ باشـتراطِ كونِـه مُشـتقًّا، ومَأسَدةٌ، ومَذْأبةٌ، جوامدُ لا تُقاسُ في الميزانِ على المشتقاتِ.

وقد استعملَ العـربُ هـذه الصـيغةَ، أي: صـيغةَ مَفعلَـةٍ، فيمـا أرادُوا تكثيـرَه بِالمكـانِ، وذلك قولُك: "أرضٌ مَسبَعةٌ، ومأسدةٌ، ومَذأبةٌ، وليسَ فـي كـلِّ شـيءٍ يُقـالُ إلَّا أن تقـيسَ شيئًا، وتعلمَ أنَّ العربَ لم تكلَّم بهِ"(الكتاب، سيبويه، 1988، 94/4)[28]، فالسّماعُ فَصـلٌ فِيمَـا أرادَ العربيُّ الكلامَ بِه، حَتّى وإن خَالفَ القياسَ، فَما اتّفقَ معَ المسـموعِ جـازَ العمـلُ بـهِ وإن وَقَعتْ بينَه وبينَ المقيسِ مُعارضـةٌ، أمّا مَا لم يُسمَع، فَلا يُقاسُ إلّا عَلى مَا لهُ نظـائرُ مِـن كلامِهم، وانطلاقًا مِن تلكَ القاعدةِ، حُكِمَ لمذأبةٍ ومأسدةٍ، وغيرِها مِـن الجوامـدِ بالشـذوذِ القياسيّ، ولكنّ السماعَ يؤيّدُه.

ومن مسائلِ هـذا البـابِ أيضًـا، إعـلالُ الفعـلِ اسـتنوقَ، واسْـتَتيسَ، مـن قـولِ العـربِ: اسْتَنوقَ الجملُ، واسْتَتيَسَتِ الشَّاةُ، فكـانَ قيـاسُ هـذا أن يُقـربَ فيـهِ العربـيُّ بينَـه وبـينَ: استَقوَمَ، واستَوَمَ، الذي أُعِلَّت فيهِ الواوُ لمَّا انفتَحت وتحرَّك ما قبلَها، بقُلِبـت ألِفًـا، حتَّـى معَ بُعدِ المُشتقّ: اسَتَقَامَ، واَستَنَامَ، مِنَ الجامـدِ: نَاقـة، وتَـيس، لأنَّ القاعـدةَ حاكمـةٌ عَلـى الأشباهِ بضرورةِ التّحاذِي، ومِن ثَمَّ تأخذُ الحُكمَ نفسَه (الخصائص، ابن جني، 2021، 119/1)[29].

ولكنّهم أرادوا الفصلَ بينَ المُشـتقّ والجامـدِ فـي نظـائرِ هـذه الأمثلـةِ، فَحـادُوا عَـن الإعلالِ بالقلبِ، إلى التّصحيحِ، فَجعلوا القَلبَ للمُشتقّ وفاقًا للأصلِ المقيسِ، والتّصحيحَ للجامدِ، فَرقًا بينهما في المُعاملةِ، وهو مِن المسموعِ الـذي يُقتَصَـرُ عَليـهِ فـي بابِـه، فَـلا يُوزَنُ بِه غيرُه مِن الكلامِ المُحدَثِ، وقَد شَذَّ قياسُه عَن قياسِ مَا ينبغي للفعلِ قَوَمَ، وَنَوَم، وبَيَعَ مِمَا كانَ أصلُه مُعتـلَّ الوسـطِ بـالواوِ أو اليـاءِ(الممتع الكبيـر فـي التصـريف، ابـن عصفور، 1996، ص42 :43)[30].

وجَعَلَ ابنُ جنّي كلَّمَا جاءَ مِن هذا القبيلِ مَـأخوذًا مِـن مصـادرِ الأفعـالِ المجعولـةِ لهـذه الجوامدِ، فاستنوقَ -عِندَه – مأخوذٌ مِن (أناقَ)، واسْتَتيسَ، مأخوذٌ مِن (أتَاسَ)، ومِـن ثَـمَّ صَحَّ بِناءُ استفعلَ مِن كلّ ذلِكَ عَلى القياسِ(الخصائص، ابن جني، 2021، 119/1)[31]، ولَم يوافقه ابنُ عصورٍ عَلى ذلِك؛ لاقتصارِه عَلى المسموعِ مِمَا جاءَ فـي لسـانِ العـربِ مِن ذلِكَ؛ ولأنَّ التّقديرَ بالقياسِ فـي مثـلِ ذلِـكَ يُولِّـدُ الكثيـرَ مِـن الألفـاظِ المولّـدةِ(الممتع الكبير، ابن عصفور، 1996، ص42)[32]، وعَلى وفقِ رؤيةِ ابنِ عصفورٍ في ذلِكَ، عدَّ كلُّ مَا جاءَ مِن هذا القبيلِ حصرًا في السّماعِ، شاذًّا في القياسِ عليه للعلّةِ المُتقدّمةِ.

ومن ذلك أيضًا تصحيحُ واوِ استفعلَ من الأجوفِ الواويّ في مثلِ (اسْتَحوَذَ)، وكانَ مُقتضَى الإعلالِ أن يُقالَ: اسْتَحَاذَ، كما قالُوا: اسْتقَامَ، واسْتَطَالَ؛ لأنَّ أصولَ هذه الأفعالِ (حَوَذَ – قَوَمَ - طَوَلَ)، فلمَّا تحرَّكت الواوُ منها، وانفتحَ ما قبلَها قُلِبتْ أَلِفًا؛ لِمُناسبةِ الفتحةِ للألِفِ.

وقَد صحَّ السّماعُ عَن العربِ بِتصحيحِ الفعلِ (اَسْتَحوَذَ)، وكَانَ اللائقُ بِه الإعلالُ، طردًا لهُ في بَابِه، وقياسًا لهُ عَلَى غيرِه مِمَا يُناظرُه، كاسْتَقَامَ، واسْتَقَالَ، واسْتَطَالَ، وغَيرِها (ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، 1998، 494/2)[33]، وقَد وَرَدَ بِها القُرآنُ عَلَى صُورةِ ما نَطَقَ بِه العربُ فجاءَ قولُه تَعالَى : **(ٱ ٻ ٻ ٻ)** [المجادلة: 19]، بِتصحيحِ الفعلِ (اَسْتَحوَذَ) إجراءً لهُ مجراهُ مِنَ السّماعِ العربيِّ قَبلَ نزولِ القرآنِ، وهُو هُنا وإن كَانَ شَذَّ قياسُه فِي تلكَ الصورةِ، إلّا أنَّه اطّردَ بِه السّماعُ، فَلا يجوزُ الحيادُ عَن المسموعِ إلَى المقيسِ، فَـ"لا يُقالُ: اسْتَحَاذَ؛ لأنَّ العربَ لم تتكلم به"(شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي، 2008، 366/5)[34]، والمسموعُ من كلامِهم لا يجوزُ نقضُه.

وأمّا الثّاني: الشّاذُ في السّماعِ، المُطّردُ في القَياسِ، فهو نظيرُ ما جاءَ في المَبحثِ الأوّلِ، غيرَ أنّه يُفرّقُ بينَه وبينَ الأوّلِ بِأنّ السّماعَ ليسَ حاكمًا عَلَى الاستعمالِ، فقدَ تكونُ القاعدةُ مسموعةً، ولكنّها غيرُ مُستعملةٍ، كَما قَد يجري استعمالُ مَا لم يَجرِ به السّماعُ، ولذلك نَظائرُ – عَلى قِلّتِها – لا بُدّ مِن تَمريرِ بعضِها هُنا فِي هذا الجَانبِ؛ للفصلِ فِيمَا لو كَان السّماعُ موجبًا للاستعمالِ، أم أنّهُ غيرُ مَشروطٍ فيهِ.

وقد شذَّ عن المَسموعِ من العربِ أمثلةٌ كثيرةٌ، وبعضُها أظهرُ من بعضٍ عِندَ النظرِ، ومن ذلك الإتيانُ بمصدرِ الأفعالِ (اسْتَقَامَ، واستَقَى) بغيرِ التاءِ على آخرِها، غيرَ أنَّ قياسَ مصادرِ هذه الأفعالِ أن يكونَ على نحوِ ما جاءت عليه أفعالُها، أي: بدونِ التاءِ؛ لأنَّها مزيدةٌ على أصولِ الكلمةِ، ولكنَّ العربَ حَادَت عن هذا الأصلِ، فقالُوا في نَحوِ: اسْتَبَانَ، اسْتِبَانةً، واسْتقَالَ، اسْتِقالَةً، واسْتَقَالَ، اسْتِقَالَةً.

ولكنّهم عَمَدُوا إلَى هذا الأصلِ، فأعرضُوا عَن المسموعِ إجراءً لهُ عَلَى قيسِ غَيرِه، في كِلماتٍ معدودةٍ مِن منطوقِهم، فَقالُوا: اسْتَقَى، اسْتِقاءً، واسْتَقَامَ اسْتِقَامًا، وَقَد جاءَ قولُ الله تعالى : **(پپ)[الأنبياء:73]**, وكَانَ السّماعُ موجبًا لأنَّ يُقالَ: اسْتِقامة، واسْتِقاءةً، ولكنَّهم خَالفوا ذلِكَ إلأَى ما يُبرزُ قيسَ الإتيانِ بالتاءِ في آخرِ هذه المصادر؛ لأنّها عوضٌ مِن أَلِفِ الإفعال التي حُذِفَت مِن أجلِ المصدرِ(ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، 1998، 2492)[35].

الخاتمة

وبَعدَ أن سَبَرَت الدّراسةُ أغوارِ البَحثِ في بَعضِ لمسائلِ المُتعلّقةِ بأنواعِ القايسِ والشذوذِ، والتي ترتَّبَ عليهَا فهمُ مدعاةِ تصحيحِ العربِ لِبعضِ ما يجبُ إعلالُه، وإعلالُهم لِبعضِ ما يَجبُ تصحيحُه، نَتوقّفُ هُنا مَع أبرزِ النتائجِ التي توصَّلَ إليهَا البحثُ، عَبرَ عددٍ من النقاطِ التي تُيسّرُ الحصولَ عَلى مُلخّصٍ لِمادّةِ الدراسةِ، عَلى نحوِ ما يأتي:

ـ إنّ القياسَ والشذوذ حُكمانِ مُطلقانِ أفادَهما الدرسُ النّحويُّ مِن الدّرسِ الأُصوليّ الفقهيّ.

ـ إنَّ القياسَ يُعنَى بِتقديرِ أحكامِ الفروعِ على الأصولِ، مَعَ مُراعاةِ أنّ الأصلَ فِيمَا تَكلّمَ بهِ العربُ السّماعُ.

ـ إنّ الشذُوذَ لَا يَعنِي الخروجَ عن الأصلِ الذي حَدَّه العربُ في الكلامِ غيرَ معمولٍ بهِ، بل قَد يكونُ أفصحُ استعمالًا مِن المقيسِ عَلى مَا لهُ أصلٌ في كلامِهم.

ـ يأتي المَقيسُ والشّاذُّ عَلَى ضربينِ، لِكُلّ منهما أحكامُه وأُصولُه التي يَرتكزُ عليهَا في الحُكمِ بِردّ الكلمةِ أو التّركيبِ عَلَى مَا ينبغي أن يُنطَقَ بِه.

ـ في كلامِ العربِ مِن الشّاذِّ مَا هو أكثرُ استعمالًا مِن المقيسِ، كَما أنَّ في كلامِهم مِن المقيسِ مَا خالَفَ أصلًا مسموعًا.

ـ لَم يَبنِ العربُ كلَّ مَا جاءَ في كلامِهم علَى أصلٍ واحدٍ، بَل نَوَّعُوا في الأُصولِ، ولَم يُناسبُوا بينَ الأقيسةِ التي تُقاسُ بِها؛ لأنَّ أكثرَ الاعتمادِ في كلامِهم عَلَى ما سُمِعَ منهم.

التّوصياتُ :

وتُوصِي الدّراسةُ هُنا بـ :

ـ ضرورةِ العملِ عَلَى مزيدٍ مِن هذه الدّراساتِ التي تَكشفُ عَن المفاهيمِ الصّرفيةِ والنّحويةِ مُخلّلةً بِالأمثلةِ المُبرزةِ لها.

ـ نَظرِ المجامعِ اللغويّةِ غلَى نَظائرِ هذه الدّراساتِ؛ لتكون قراراتُها نبراسًا للدّارسينَ.

ـ تّنبيهُ ضِمَن هوامشِ التّحقيقاتِ والشّروحِ الصّرفيةِ والنّويةِ عَلَى متونِ الكُتبِ، عَلَى المفاهيمِ المتعلّقةِ بهذه الاصطلاحاتِ التي لَم يَترَك العُلماءُ القُدامَى بصمةً فيهَا.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهَوامـــــــــــشُ:

[1]) ينظر: المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى – عبد الله أمين، دار المعارف العمومية، لجنة إحياء التراث، القهرة، مصر، ط1، 1954، 294/1
[2]) معجم العين، الخليل ابن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي – د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، القاهرة، مصر، ط1، 1992، 189/5
[3]) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، تح: الأستاذ: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنن، ط2، 1971، ص93
[4]) الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تح: الأستاذ: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1971، ص54
[5]) ينظر: الخصائص، ابن جني، 98/1 – الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ص54
[6]) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: د. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2001، 127/1
[7]) ينظر: المصدر نفسه، 98/1
[8]) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد ابن الحسن ابن دريد، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987، 117/1
[9]) الخصائص، ابن جني، 98/1
[10]) المصدر نفسه، 98/1
[11]) الخصائص: ابن جني، 98/1 - 99
[12]) ينظر: الإحكام في أصولِ الأحكام، أبو الحسن سيف الدين ابن علي الآمدي، تح: عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامين بيروت، لبنان، ط1ن 1986، 118/2
[13]) ينظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تح: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1997، 211/1 : 213
[14]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد منصور علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 182/1
[15]) المصدر نفسه، 182/1
[16]) الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، 25/1
[17]) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991، 57/1
[18]) الأصولُ في النحو، ابن السراج، 57/1
[19]) ينظر: معاني القرآن، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990، 1033/1
[20]) ينظر: الخصائص، ابن جني، 98/1
[21]) ينظر: شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي، 311/1
[22]) شطر بيتٍ نسبَه السيرافي في شرحِه على الكِتابِ إلى ألزباء بنت عمرٍو الرومية، شرح الكتاب، سيرافي، 211/1
[23]) الخصائصن ابن جني، 99/1
[24]) ينظر: شرح تصريف ملوكي، أبو البقاء موفق الدين ابن يعيش، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة العربية، حلب، سوريا، ط1، 1989، ص354 : 355

[25]) البيت للفرزدقِ في ديوانِه، شرح وتعليق: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص696

[26]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980، 158/1

[27]) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1995، 50/1

[28]) الكتاب، سيبويه، 94/4

[29]) ينظر: الخصائص، ابن جني، 119/1

[30]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، علي ابن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، تح: بدون تحقيق، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996، ص42 :43

[31]) ينظر: الخصائص، ابن جني، 119/1

[32]) ينظر: الممتع الكبير، ابن عصفور، ص42

[33]) ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان أثير الدين محمد ابن يوسف الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد – رمضان عبد التواب، ط1، 1998، 494/2

[34]) شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي، 366/5

[35]) ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، 2492